World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2026

التوزيع: عام
التاريخ: 28 مايو/أيار 2026
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 5 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2026/5-A
قضايا السياسات
للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

تحديث عن دور البرنامج في الاستجابة الإنسانية الجماعية (2025)

موجز تنفيذي

تقدم هذه الورقة تحديثا عن دور برنامج الأغذية العالمي (**البرنامج**) في الاستجابة الإنسانية الجماعية في عام 2025 والربع الأول من عام 2026.

وتوضح الورقة كيف يقوم **البرنامج**، بالتعاون الوثيق مع الشركاء، بتقديم المساعدة المنقذة للأرواح إلى المجموعات السكانية الأكثر ضعفا في العالم. وتتناول بالتفصيل دور **البرنامج** في الإصلاحات الجارية على نطاق القطاع الإنساني بهدف تعزيز فعالية العمليات الإنسانية وكفاءتها، وتعزيز المساءلة وضمان عدم تخلف أحد عن الركب.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيدة S. Howard
مديرة
مكتب جنيف العالمي
بريد إلكتروني: shannon.howard@wfp.org

المشهد الإنساني في عام 2025

1- استمرت الحاجة إلى الاستجابة الإنسانية في عام 2025 بلا هوادة بسبب النزاعات والصدمات المرتبطة بالطقس والاقتصادية. وظل انعدام الأمن الغذائي الحاد منتشرا على نطاق واسع في البلدان والمناطق التي تعاني من أزمات غذائية. وواجه حوالي 1.4 مليون شخص مستوى كارثيا من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5 على مقياس التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي / الإطار المنسق) في ستة بلدان ومناطق هي: هايتي، ومالي، وجنوب السودان، ودولة فلسطين، والسودان، واليمن. وتم تأكيد حدوث مجاعة (المرحلة 5 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي) في أجزاء من قطاع غزة والسودان، وظل خطر حدوث مجاعة قائما في مناطق أخرى من قطاع غزة، وجنوب السودان والسودان، بما في ذلك حتى عام 2026.

2- ومن إجمالي السكان الذين تم تحليلهم بواسطة التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق أو التحليلات المعادلة في عام 2025، عانى 22.9 في المائة – أي ما يعادل 266 مليون شخص[1] – من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد في 47 بلدا ومنطقة تعاني من أزمة غذاء. وهذا يمثل زيادة أخرى، وإن كانت هامشية، عن معدل عام 2024 البالغ 22.7 في المائة، حيث تجاوزت نسبة السكان الذين كانوا يواجهون مستويات مماثلة من انعدام الأمن الغذائي 20 في المائة في كل عام منذ عام 2020، وكان الرقم في عام 2025 يقارب ضعفَي الرقم المسجل في عام 2016. وعلاوة على ذلك، دُفع 4.4 مليون شخص إضافي إلى مستويات "الطوارئ" من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 4 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي/الإطار المنسق) في عام 2025 مقارنة بعام 2024.

3- ولا يزال النزاع وانعدام الأمن العاملين المحركين الرئيسيين لانعدام الأمن الغذائي الحاد في البلدان التي تستضيف أكثر من نصف السكان الذين يواجهون مستويات عالية من الجوع الحاد. وطوال عام 2025، استمرت النزاعات المتصاعدة والطويلة الأمد في التأثير على الاستجابات الإنسانية. وتعرض العاملون في المجال الإنساني بشكل متزايد للاستهداف وواجهوا محاولات لنشر معلومات مضللة عن أنشطتهم، بالإضافة إلى عوائق بيروقراطية متواصلة وهياكل حوكمة مجزأة، مما أدى إلى ظروف تشغيلية أكثر خطورة وتكلفة وتعقيدا. ولم يقتصر تقييد الوصول على أعمال العنف، بل شمل أيضا نظم تنسيق وصول مجهدة، مما حدّ بشكل أكبر من قدرة العاملين في المجال الإنساني على الوصول إلى المجتمعات المحلية التي تواجه أشد مخاطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

4- وانخفض التمويل الإنساني والإنمائي للأمن الغذائي والتغذية في البلدان المتضررة من الأزمات انخفاضا حادا، ليتراجع إلى مستويات شوهدت آخر مرة في الفترة 2016-2017، عندما كان عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد يبلغ قرابة نصف العدد المسجل في عام 2025. وشهد **البرنامج** انخفاضا بنسبة 40 في المائة تقريبا في موارده. وقد ساهم انخفاض المساعدة، مقترنا بتفاقم القيود المفروضة على الوصول، في زيادة ملحوظة في انعدام الأمن الغذائي الحاد في الكثير من البلدان والمناطق في عام 2026.

5- وقد أصبحت سلامة نظم البيانات معرضة لمخاطر متزايدة مما يفاقم تحديات الوصول إلى السكان المستهدفين. وتهدد عدة عوامل، بما في ذلك القيود المفروضة على الوصول ونقص التمويل، نظم معلومات الأمن الغذائي والتغذية. كما قد يؤدي اتساع الفجوات في البيانات وتقلص البصمة الإنسانية إلى إخفاء الحجم الحقيقي لانعدام الأمن الغذائي. وتُعد حماية نظم البيانات والاستثمار فيها أمرا بالغ الأهمية لحماية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة.

6- وأظهرت اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2026، التي أصدرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في ديسمبر/كانون الأول 2025، تدهورا حادا في بيئة التشغيل العالمية، حيث قُدر عدد الأشخاص الذين يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية بـ 239 مليون شخص في 29 خطة ونداء.[2] وعلى خلفية أكبر انكماش في التمويل خلال عقد من الزمن، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية نموذج تخطيط "يحدد الأولويات القصوى" يركز على الاحتياجات المتعددة القطاعات داخل المناطق

[1] يبيّن الرقم 266 مليون شخص انخفاضا في عدد البلدان التي تمت تغطيتها في عام 2025 مقارنة بعام 2024، ولا ينبغي تفسيره بأنه انخفاض في انعدام الأمن الغذائي الحاد الذي يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة.

[2] تتضمن اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي 29 خطة ونداء، تغطي 50 بلدا: 20 خطة للاحتياجات الإنسانية والاستجابة لها، و3 نداءات عاجلة، و6 خطط استجابة للاجئين والمهاجرين تغطي 27 بلدا إضافيا.

الجغرافية. وفي عام 2026، يهدف الشركاء في المجال الإنساني إلى مساعدة 135 مليون شخص في البلدان التي تغطيها اللمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي، الأمر الذي يتطلب 33 مليار دولار أمريكي. ويتطلب النموذج المتعدد القطاعات الذي يحدد الأولويات القصوى، والذي يستهدف 87 مليون شخص داخل مناطق جغرافية محددة، مبلغا قدره 23 مليار دولار أمريكي لاستدامة الخدمات الأساسية في مجالات الغذاء، والتغذية، والصحة، والحماية، والمياه، والصرف الصحي والنظافة الصحية، والطوارئ.

7- ويترك نهج تحديد الأولويات القصوى في خطة الاحتياجات والاستجابة الإنسانية لعام 2026 حتما بدون معالجة انعدام الأمن الغذائي الشديد والاحتياجات التغذوية للأشخاص الذين يواجهون المرحلتين 3 أو 4 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي في بعض السياقات. ففي هايتي، على سبيل المثال، يقع أكثر من 60 في المائة من الأشخاص المصنفين على أنهم في المرحلة 4 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي خارج المناطق الجغرافية ذات الأولوية القصوى – التي تم تعريفها بموجب إطار التحليل المشترك بين القطاعات 2.0 بأنها مواقع ذات درجة شدة عالية جدا أو قُصوى مشتركة بين القطاعات (المستويان 4 و5). وينطوي ذلك على مخاطر توسيع الفجوة بين السكان الذين تم إعطاؤهم الأولوية للحصول على المساعدة والأشخاص الآخرين الذين هم في حاجة ملحة إلى المساعدة.

8- ويواصل **البرنامج** العمل مع الشركاء للدعوة إلى مساعدة الأشخاص الذين يهملهم تقليص المساعدات الإنسانية وتحديد الأولويات القصوى. وترد مخاطر ينطوي عليها تركيز المساعدات في مناطق جغرافية محدودة. وعلى سبيل المثال، قد يُستبعد الكثير من السكان الذين يواجهون مستويات حالات الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 4 من مراحل التصنيف المتكامل لانعدام الأمن الغذائي) من الحالات "ذات الأولوية" على الرغم من معاناتهم بالفعل من فجوات غذائية كبيرة ومعدلات عالية جدا من سوء التغذية الحاد. ويؤدي نقص التغطية إلى خطر تفاقم أوجه الضعف، كما يرفع التكلفة النهائية للاستجابة، لأن التأخير في اتخاذ الإجراءات وعدم كفاية نطاقها استجابة لانعدام الأمن الغذائي في المرحلة 4 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي يؤدي إلى حصائل أكثر خطورة، مثل سوء التغذية الحاد الشديد، وتدخلات أكثر تكلفة. وتؤكد هذه العوامل أهمية الاستهداف والاستجابة القائمين إلى الاحتياجات.

النظام وعمليات الإصلاح

9- مع مواجهة النظام المتعدد الأطراف ضغوطا غير مسبوقة في عام 2025، تم إطلاق مبادرتين رئيسيتين للإصلاح لتبسيط العمليات، وتعزيز الاتساق وتحسين الكفاءة الجماعية. وتدعو مبادرة الأمم المتحدة 80، التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في 11 مارس/آذار، إلى تغيير عاجل وطموح لضمان أن تظل الأمم المتحدة صالحة للغرض خلال العقد المقبل وما بعده. وقدمت "إعادة ضبط العمل الإنساني" التي أطلقها منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ Tom Fletcher في 10 مارس/آذار ثلاث ركائز هي: "إعادة التنظيم" (تحديد الأولويات)، و"الإصلاح" (التبسيط)، و"التجديد" (إضفاء الطابع المحلي وزيادة المساءلة).

10- وأدت استثمارات **البرنامج** في الكفاءة منذ عام 2023 إلى وضع المنظمة في مكانة تسمح لها بالسعي إلى الإصلاح استنادا إلى خبرتها وميزتها النسبية. وبالاستفادة من أفضل الممارسات والكفاءات المكتسبة من وضع العمليات في صميم هيكل **البرنامج** ذي المستويين، تركز مساهمات **البرنامج** في المنظومتين الأوسع نطاقا للأمم المتحدة واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على تمكين العمليات القطرية **للبرنامج** وضمان تحقيق الأثر للمجتمعات المحلية والبلدان التي تخدمها.

إعادة ضبط العمل الإنساني في عام 2025

11- تم إطلاق مبادرة إعادة ضبط العمل الإنساني لإنشاء منظومة عمل إنساني تابعة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات تكون أسرع، وأبسط، وأكثر خضوعا للمساءلة وأكثر تأثيرا. وفي سياق انخفاض الموارد الإنسانية، أعطت المرحلة الأولى من عملية إعادة ضبط العمل الإنساني الأولوية للهدف الأساسي المتمثل في إنقاذ الأرواح، وتبسيط التنسيق وتجديد القيادة في مجال العمل

الإنساني.[3] وبحلول يونيو/حزيران 2025، أسفرت عملية إعادة الضبط عن تحديث "يحدد الأولويات القصوى" للمحة العامة عن العمل الإنساني العالمي لعام 2025 ركز على 114 مليون شخص كانت حياتهم عرضة لأكبر قدر من المخاطر؛ وخفضت عدد المجموعات من 11 إلى 8، (مع إلغاء مجالات المسؤولية الأربعة)؛ وأطلقت مرحلة انتقالية لهيكلية العمل الإنساني في ثمانية بلدان، مما خفض عدد البلدان ذات الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة إلى 20 بلدا؛ وشاركت تحليلا لنظام تنسيق الشؤون الإنسانية. وبحلول نهاية عام 2025، تم تقديم هيكلية جديدة للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، تتألف من فريق الرؤساء، مدعومة بـ:

- فريق النواب الذي يركز على القضايا الاستراتيجية ذات الاهتمام المشترك بناء على تكليف رؤساء المنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات؛
- الفريق العامل المعني بالعمل الإنساني المكلف بقضايا سياساتية محددة لها أثر مباشر في العمليات الميدانية؛
- فريق مديري حالات الطوارئ الذي يقدم المشورة إلى منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ورؤساء المنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن القضايا التشغيلية الملحة؛
- أمانة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، التي تدعم منسق الإغاثة في حالات الطوارئ واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات من خلال وضع جداول الأعمال، ومتابعة القرارات وضمان الاتساق عبر جميع الهياكل.

12- وأزيل الطابع الرسمي عن مجتمعات الممارسة الرسمية المرتبطة باللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

13- وتضمّن تبسيط هيكلية المجموعات دمج مجموعة اللوجستيات ومجموعة الاتصالات اللتين يقودهما **البرنامج**. وتقدم مجموعة اللوجستيات والاتصالات خدمات أساسية تتيح تنفيذ العمليات بفعالية، مما يضمن تنفيذ البرامج بأمان، وفي الوقت المناسب وبكفاءة. ويستخدم الشركاء هذه الخدمات لتعزيز البنية التحتية للاستجابة على المستويين المحلي والوطني. وإلى جانب الهياكل القائمة داخل البلد، أُطلقت مجموعة اللوجستيات والاتصالات حديثا في لبنان في عام 2026.

14- وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2025، تم طرح خارطة طريق إعادة ضبط العمل الإنساني لتوجيه المرحلة الثانية من عملية إعادة ضبط العمل الإنساني، والتي تمحورت حول أربع نقاط:

- التحديد – التركيز على الاحتياجات الأكثر إلحاحا مع التخطيط القائم على الأدلة والخاضع للمساءلة. وأعطى **البرنامج** الأولوية لتعزيز التخطيط القائم على الأدلة من خلال استخدام البيانات العالية الجودة عن الأمن الغذائي والتغذية والمقدمة في الوقت المناسب لضمان تحديد الأولويات القائمة على الاحتياجات.
- نقل الصلاحيات – نقل القيادة والموارد والمساءلة بحيث تكون أقرب إلى الأزمات من خلال الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية. ويعمل **البرنامج** على توسيع نطاق عمله مع الجهات الفاعلة المحلية، ونقل القرارات والموارد بحيث تكون أقرب إلى الأزمات، وتعزيز نظم الإنذار المبكر والتعقيبات على مستوى المجتمع المحلي. واسترشادا بسياسة إضفاء الطابع المحلي الخاصة **بالبرنامج**، يسعى **البرنامج** إلى العمل من خلال النظم الوطنية، وبناء القدرات المحلية، وتكييف نماذج الشراكات، وإشراك الأصوات المحلية وتعزيزها بشكل منهجي لتمكين القيادة المحلية.
- التنفيذ – جعل الاستجابات سريعة ومبسطة من خلال نُهج أكثر سلاسة وشاملة للجميع ومتمحورة حول الحماية. وتتيح قدرات **البرنامج** في مجالات اللوجستيات، وسلسلة الإمداد، والنقد والاتصالات في حالات الطوارئ استجابات أسرع ومتمحورة أكثر حول الحماية.
- الدفاع – التمسك بالمبادئ الإنسانية وحماية المدنيين، والعاملين في المجال الإنساني والحيز الإنساني من خلال الدعوة الجماعية والدبلوماسية السريعة الاستجابة. ويساهم **البرنامج** في الدعوة الجماعية بشأن التمسك بالمبادئ الإنسانية، وحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني، وحماية الحيز الإنساني ودعم الأفرقة القطرية التي تواجه قيودا في الوصول.

[3] اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. 2025. إعادة ضبط العمل الإنساني.

15- وتوائم هذه الجهود مجتمعة إعادة ضبط العمل الإنساني مع الأدلة، والوقائع التشغيلية والحاجة إلى تركيز الموارد المحدودة حيث يمكن أن يكون لها أكبر أثر.

16- ومع نهوض اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بإعادة ضبط العمل الإنساني، يعمل **البرنامج** مع الشركاء لتلبية احتياجات المجموعات الأكثر ضعفا، مع وضع البيانات في صميم نهجه المتمحور حول الأشخاص. ويعزز **البرنامج** الاستهداف بالاستناد إلى توقعات التمويل الواقعية، وميزته النسبية، والتحليلات المتينة، وقرارات الأفرقة القطرية للعمل الإنساني، ويواصل ضمان أن تبيّن الاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة جميع الأشخاص المحتاجين، بما في ذلك أولئك الذين يواجهون المرحلة 3 من مراحل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو ظروفا أسوأ. ويظل **البرنامج** مزودا أساسيا للبيانات للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والاحتياجات الإنسانية وخطط الاستجابة، ويساهم في هيئة التعاون في مجال البيانات الإنسانية ومنصة بيانات مشتركة للأمم المتحدة من أجل أهداف التنمية المستدامة.

مبادرة الأمم المتحدة 80 قيد التنفيذ في عام 2025

17- مع الإعلان عن مبادرة الأمم المتحدة 80، تم إنشاء ثلاثة مسارات عمل،[4] تغطي الكفاءة والتحسينات، وتركز في المقام الأول على وظائف الأمانة العامة للأمم المتحدة؛ واستعراض تنفيذ الولاية؛ والتغييرات الهيكلية وإعادة مواءمة البرامج. وقُدمت مقترحات ملموسة للتعديلات الهيكلية في إطار مسار العمل الثالث، وهي مبينة في خطة عمل مبادرة الأمم المتحدة 80، التي تضم 31 "حزمة عمل".

18- وبالنسبة إلى **البرنامج**، تم إعطاء الأولوية لخمس حزم عمل:

- حزمة العمل 2 – ميثاق إنساني جديد، يرسخ الركيزة الإنسانية لمبادرة الأمم المتحدة 80 ومسارات الإصلاح الرئيسية للمنظومة العمل الإنساني؛
- حزمة العمل 14 – خارطة طريق خدمات موحدة، تشمل سلاسل الإمداد المتكاملة، والمكاتب الخلفية المشتركة والخدمات المشتركة؛
- حزمة العمل 15 – التكنولوجيا، والعمل بنشاط على الحد من التجزؤ عبر منظومة الأمم المتحدة؛
- حزمة العمل 16 – بناء منصة بيانات مشتركة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، ودعامة بيانات وتحليلات أكثر اتساقا؛
- حزمة العمل 18 – استعراض آلية التمويل (اتفاق التمويل).

19- وبالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، استثمر **البرنامج** في تبسيط المساهمات للاستجابة الإنسانية بأساليب تكمل وتعزز إعادة ضبط العمل الإنساني. ومع إنشاء حزمة العمل 2، بشأن ميثاق إنساني جديد، تم إدخال ستة مسارات:

1) تبسيط دورة البرامج الإنسانية؛
2) إدماج سلاسل الإمداد؛
3) توسيع نطاق الخدمات المشتركة والمكاتب الخلفية؛
4) تعزيز القيادة داخل البلدان؛
5) إطلاق مبادرة دبلوماسية إنسانية تعاونية؛
6) الحد من الازدواجية.

[4] يرد وصف مسارات العمل الثلاثة هنا، مع روابط للمعلومات عن كل مسار.

20- ومن خلال مساهماته، أتاح **البرنامج** فرصا أثبتت جدواها لتحقيق وفورات في الموارد وزيادة الكفاءة على نطاق المنظومة الأوسع. وتم تسليط الضوء على كل من سلسلة الإمداد المتكاملة ومركز الحجوزات الخاصين **بالبرنامج** في تقرير الأمين العام عن مبادرة الأمم المتحدة 80، "إحداث تحوّلات جذرية: متحدون من أجل تحقيق المنجزات"، كأمثلة على الفرص المتاحة لتحقيق وفورات كبيرة.[5]

الصفقة الكبرى

21- واصل **البرنامج** مشاركته في الصفقة الكبرى، داعيا إلى وضع أهداف ملموسة وقابلة للقياس بالنسبة إلى مبدأ المعادلة العادلة، بما في ذلك التركيز على إضفاء الطابع المحلي. وشارك **البرنامج**، إلى جانب اليونيسف، ومملكة هولندا، والنرويج، والمجلس الدولي للوكالات التطوعية وشبكة الاستجابة الممكنة للمعونة (NEAR)، في تجمع مشترك بشأن تدابير الكفاءة استجابة للأزمة الإنسانية وأزمة التمويل.[6] وأصدر التجمع وثيقة، نُشرت في يونيو/حزيران 2025، تحدد إجراءات محددة زمنيا لعامي 2025 و2026 تستند إلى التزامات الصفقة الكبرى وتتواءم مع مبادرة إعادة ضبط العمل الإنساني. ومع اقتراب الصفقة الكبرى من الذكرى العاشرة، يواصل **البرنامج** العمل بنشاط مع الأطراف الموقعة الأخرى لضمان أن يظل التمويل العالي الجودة، وإضفاء الطابع المحلي وتقاسم المخاطر على رأس الخطة.

تحويل الإصلاح إلى نتائج: خيارات النظام والاستجابة الاستراتيجية للبرنامج

22- يعكف **البرنامج** في عام 2026 على تكثيف دعمه للإصلاحات على نطاق المنظومة والتي تعزز الكفاءة والأثر. وتشارك المنظمة في مسارات العمل حيث تضيف قيمة وميزة نسبية مع الاستمرار في العمل عن كثب مع الشركاء لتعزيز التحقيق الجماعي للمنجزات.

23- *سجل أداء إعادة ضبط العمل الإنساني*. بناء على طلب رؤساء المنظمات الأعضاء في اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، قاد **البرنامج** ومبادرة الإنقاذ في جنوب السودان بشكل مشترك وضع أداة دراسات استطلاعية خاصة بـ "سجل أداء إعادة ضبط العمل الإنساني" بالنيابة عن الفريق العامل المعني بالشؤون الإنسانية. وصُمم سجل الأداء ليكون أداة خفيفة توفر "جسّ النبض" في الوقت الفعلي لمساعدة الأفرقة القطرية للعمل الإنساني وممثلي الجهات الفاعلة المحلية على التفاكر في التقدم الجماعي الملحوظ عبر المجالات الأساسية لإعادة ضبط العمل الإنساني، بما في ذلك إضفاء الطابع المحلي، وتحديد الأولويات والنُهج التي تركز على الأشخاص. وهي تدعم الأفرقة القطرية للعمل الإنساني – واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات – في رصد علامات الإنذار المبكر، وتحديد المختنقات وتمكين تصحيح المسار في الوقت المناسب. وتكمل هذه الأداة المقاييس الكمية الحالية ومشاورات المستفيدين.

الإجراءات المتعلقة بالميثاق الإنساني لمبادرة الأمم المتحدة 80

24- *سلسلة الإمداد المتكاملة*. يتقدم النهج المتكامل لسلاسل الإمداد التابعة للأمم المتحدة من مرحلة المفهوم إلى مرحلة التنفيذ المنظم المشترك بين الوكالات، مما يعزز الاتساق، والكفاءة وإمكانية التنبؤ على نطاق العمليات الإنسانية. وهناك ثلاث ركائز أساسية تدفع التقدم:

1) يتم تفعيل عمليات الشراء المنسقة من خلال استراتيجيات مشتركة لمواد الإغاثة الأساسية ومواد الدعم التشغيلي، بالاستفادة من الطلب الجماعي لتسريع وتيرة التنفيذ وخفض التكاليف.

2) تعمل إدارة اللوجستيات العالمية المثلى على تحسين الاستفادة من الأسواق وموثوقية الخدمة؛ وقد أدى التعاون المشترك الأخير مع شركات النقل أثناء تعطيل الحركة في البحر الأحمر إلى تفادي ما يقدر بنحو مليوني دولار أمريكي من الرسوم الإضافية على البضائع الإنسانية.

[5] الأمم المتحدة. 2025. إحداث تحوّلات جذرية: متحدون من أجل تحقيق المنجزات، الصفحتان 16، و17، الفقرة 3.

[6] بيان مشترك للصفقة الكبرى بشأن تدابير الكفاءة استجابة لأزمة تمويل العمل الإنساني: يونيو/حزيران 2025.

3) ويجري العمل أيضا على بناء شبكة تخزين عالمية أكثر تكاملا لدعم التخزين المسبق المشترك والإرسال المنسق.

25- وفي عام 2026، يتم تجريب إدارة لوجستية منسقة داخل البلدان في خمسة سياقات تشغيلية معقدة – أفغانستان، وقطاع غزة، وهايتي، والصومال والسودان – حيث تعمل الوكالات بشكل مشترك على رسم خرائط الأصول والعقود لتحديد الفرص للخدمات المشتركة. وتم إضفاء الطابع الرسمي على ترتيبات الحوكمة، ويعمل فريق مشاريع عالمي على إرساء ما يلزم من أسس قانونية ومالية ومتعلقة بالنظم لتقديم خدمات يمكن التنبؤ بها بين الوكالات. ويظل **البرنامج** ملتزما التزاما تاما بدفع هذه الإصلاحات إلى الأمام والاستفادة من ريادته في سلسلة الإمداد لتعزيز الكفاءة على نطاق المنظومة، مما يضمن أن يقدم كامل هيكل العمل الإنساني للأمم المتحدة دعما أسرع وأكثر قابلية للتنبؤ وأكثر فعالية من حيث التكلفة إلى الأشخاص المحتاجين.

26- *توسيع نطاق الخدمات المشتركة*. يقود **البرنامج** خطة مبادرة الأمم المتحدة 80 بشأن توسيع نطاق الخدمات المشتركة من خلال توسيع الحلول القابلة للتشغيل البيني على نطاق الوكالات والتي تحد من الازدواجية وتعزز التنفيذ الجماعي. وبناء على النجاحات مثل مركز الحجوزات التابع للأمم المتحدة، ينهض **البرنامج** بالجهود لتطوير منصات رقمية متكاملة ومركز خدمات عالمي من أجل توحيد الدعم المتعلق بالأسطول واللوجستيات والأمن والهندسة، مما يقلل التكاليف العامة ويوجه الوفورات إلى الاستجابة الإنسانية في الخطوط الأمامية.

27- *إدارة البيانات والهوية*. بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين واليونيسف، حدد **البرنامج** مختنقات المنظومة المتعلقة بإدارة الهوية، بما في ذلك ما يتعلق بالتسجيل، وتبادل البيانات وإزالة الازدواجية، ووضع خارطة طريق لتحقيق قدر أكبر من قابلية التشغيل البيني ونُهجا مشتركة تهدف إلى تحسين الكفاءة والضمان في العمليات.

28- *الدبلوماسية الإنسانية*. تعمل المبادرة التعاونية للدبلوماسية الإنسانية كمنصة مشتركة بين الوكالات تربط بين المشاركة على المستوى التقني ومناقشات رؤساء الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وبهدف تعزيز المشاركة الجماعية في أشد التحديات تعقيدا من الناحية السياسية التي تواجهها العمليات الإنسانية، يسهّل هذا المنتدى التنسيقي الأولويات المشتركة، واستراتيجيات المشاركة والتخطيط بين الوكالات.

تمكين الاستجابة الجماعية

29- سيواصل **البرنامج** تقديم الخدمات المشتركة إلى القطاع الإنساني وسيستفيد من الخدمات التي تقدمها الجهات الأخرى. ويُعد **البرنامج** رائدا في مجالات المساعدة النقدية، والبيانات، والأمن الغذائي والخدمات التمكينية، بما في ذلك الطيران، وسلاسل الإمداد والاتصالات.

عمل المجموعات التي يقودها البرنامج

30- *مجموعة الأمن الغذائي*. في عام 2025، قامت مجموعة الأمن الغذائي، التي يقودها **البرنامج** ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بشكل مشترك، بتنسيق الاستجابات لحالات الطوارئ في 26 بلدا. وقدم شركاء مجموعة الأمن الغذائي الدعم إلى 81 مليون شخص (69 مليون شخص بالمساعدة الغذائية؛ و24 مليون شخص بدعم الزراعة وسبل كسب العيش)، ووصلوا إلى 77 في المائة من أصل 105 ملايين شخص مستهدف، مع تلقي 4.6 مليار دولار أمريكي (36 في المائة من المبلغ المطلوب والبالغ 12.7 مليار دولار أمريكي). وأخفت هذه التغطية تراجع جودة الاستجابة حيث قلص الشركاء حجم الحصص الغذائية و/أو وتيرة التوزيع لتوسيع نطاق الموارد المحدودة، مما أدى إلى تلبية الاحتياجات جزئيا فقط. وبحلول يونيو/حزيران 2025، اضطرت مجموعة الأمن الغذائي إلى تحديد الأولويات القصوى للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة لاستهداف 79.8 مليون شخص – أي أقل بنسبة 37 في المائة من عدد الأشخاص المستهدفين في عام 2024، مما ترك 43 مليون شخص بدون مساعدة.

31- ودعمت مجموعة الأمن الغذائي التنسيق لأكثر من 500 1 شريك، 70 في المائة منهم شركاء محليون أو وطنيون. وفي عام 2026، أطلقت مجموعة الأمن الغذائي استعراضا لآليات تنسيق الأمن الغذائي على المستوى القطري بهدف تحسين

العمليات إلى الحد الأمثل، وترشيدها حيثما كان ذلك مناسبا من خلال تقليص نطاق المجموعات وإنهاء عملها، وانتقال التنسيق بشكل مسؤول إلى السلطات الوطنية.

32- *مجموعة اللوجستيات والاتصالات*. في عام 2025، قدمت مجموعة اللوجستيات والاتصالات الدعم اللوجستي ودعم التوصيلية في حالات الطوارئ المعقدة، مما أظهر كيف تتيح سلاسل الإمداد والاتصالات معا تحقيق الأثر الإنساني. وشهد ذلك العام مرور 20 عاما على أول تفعيل لمجموعتي اللوجستيات والاتصالات المنفصلتين.

33- وفي عام 2025 وحده، دعمت المجموعات القطرية التي يقودها **البرنامج** الشركاء في مجالي اللوجستيات والاتصالات في حالات الطوارئ. وشمل ذلك تقديم الدعم إلى 043 1 شريكا من خلال التنسيق اللوجستي، وإدارة المعلومات وتيسير الوصول إلى الخدمات في 53 بلدا، و16 مجموعة وقطاعا لوجستيا نشطا، بما في ذلك في دولة فلسطين والسودان؛ وتعزيز الاستعداد والقدرات الوطنية في 26 بلدا؛ وانتقال مسؤولية التنسيق إلى القيادة الوطنية في لبنان وميانمار وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وتم نقل وتخزين ما يقرب من 000 600 متر مكعب من الإمدادات المنقذة للأرواح، في حين أتاح التنسيق اللوجستي المشترك الاستجابة السريعة لوباء الكوليرا في جنوب السودان، والوصول إلى المجتمعات المحلية التي انقطعت عنها السبل لفترة طويلة في منطقة أمهرة بإثيوبيا، وتوسيع نطاق الوصول من خلال مطارات جديدة ونقاط حدودية في الصومال وحلول النقل المتعدد الوسائط في هايتي.

34- وفي الوقت نفسه، قدم شركاء الاتصالات في حالات الطوارئ الدعم إلى أكثر من 400 8 من العاملين في مجال الاستجابة الإنسانية في تسع حالات طوارئ وست حالات استعداد، وإلى أكثر من 000 24 عامل يخدمون من المجتمعات المحلية والحكومة خلال إعصار ميليسا في جامايكا، حيث قدموا التوصيلية والتنسيق الأساسيين بمعدل رضا بلغ 92 في المائة. ومن خلال الاستعداد المشترك، ونظم المعلومات والتدريب والتنسيق الإقليمي – من منطقة البحر الكاريبي إلى المحيط الهادئ – ضمنت مجموعة اللوجستيات والاتصالات اتخاذ قرارات أسرع، وعمليات أكثر أمانا ووصولا مستداما، مما يثبت أن اللوجستيات والاتصالات تحقق أكبر قدر من النجاح عندما يتم تنفيذها معا.

الخدمات المشتركة والخدمات المقدمة عند الطلب التي يقودها البرنامج قيد التنفيذ

35- *الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة*. لا تزال الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة حلا حيويا، وفعالا من حيث التكلفة وقابلا للنشر السريع من أجل وصول المساعدات الإنسانية. وفي عام 2025، ضمنت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة الوصول بدون انقطاع في بعض أصعب السياقات في العالم، حيث نفذت 531 36 رحلة جوية إلى 362 وجهة يصعب الوصول إليها، ونقلت 357 239 عامل إغاثة و513 2 طنا متريا من الشحنات الإنسانية. وبشكل عام، تم دعم 682 منظمة، ونُفذت 583 عملية إجلاء طبي و639 1 عملية نقل إلى مواقع أخرى لدواع أمنية. واستجابة لقيود التمويل، اتخذت الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة تدابير لتحسين الكفاءة، بما في ذلك الوصول بأسطولها إلى المستوى الأمثل، وتنقيحات العقود، وتخفيض التكاليف الإضافية مثل التكاليف المرتبطة بالوقود والمناولة الأرضية. ولا يزال التمويل الآمن، والمستدام والقابل للتنبؤ أساسيا لتمكين الاستجابة الإنسانية العالمية.

36- *مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية*. طوال عام 2025، دعم مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية، من خلال مراكزه العالمية الخمسة، استجابات للأزمات الكبرى في أفغانستان، وقطاع غزة، وهايتي، وميانمار ومنطقة البحر الكاريبي. وأرسل مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية 580 شحنة إلى 45 شريكا و47 مكتبا قطريا **للبرنامج**، ووصلت هذه الشحنات إلى 93 بلدا، حيث شملت 984 37 مترا مكعبا و040 8 طنا متريا من مواد الإغاثة بقيمة 60 مليون دولار أمريكي، واستهدفت ما يقدر بـ 1.65 مليون شخص. ومن خلال بصمته التشغيلية وسرعة استجابته، مكّن المستودع الشركاء من الوصول إلى المناطق التي يصعب الوصول إليها. ومن الأمثلة على ذلك الشحنات المتجهة إلى السودان التي تمر عبر مركز أكرا التابع للمستودع وممر دوالا، وإعادة توجيه 56 حاوية عالقة في باكستان عبر مركز المستودع في دبي وعبر ممر بري جديد إلى أفغانستان. كما سلّم المستودع أول وحدة علاج للأمراض المعدية إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية أثناء تفشي مرض إيبولا، وأطلق نظاما جديدا لإدارة طلبات اللوجستيات على الإنترنت، وهو مستودع الأمم المتحدة للاستجابة للحالات الإنسانية+، مما أفضى إلى زيادة الكفاءة.

37- *أسطول الأمم المتحدة*. أسطول الأمم المتحدة هو مبادرة مشتركة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهو يوفر تأجير المركبات بطريقة فعالة من حيث التكلفة عبر منظومة الأمم المتحدة؛ فبحلول عام 2025، كان قد دعم العمليات في 100 بلد بأكثر من 000 1 مركبة مع الحفاظ على مستوى عالٍ من رضا العملاء. وبحلول نهاية عام 2025، حقق الأسطول وفورات سنوية بقيمة 1.6 مليون دولار أمريكي، مما رفع الوفورات التراكمية منذ إطلاقه في عام 2022 إلى أكثر من 2.6 مليون دولار أمريكي، وأصبح مثالا رئيسيا في إطار مبادرة الأمم المتحدة 80 على كيفية تحسين الخدمات المشتركة للكفاءة والاتساق على نطاق المنظومة.

38- *مركز الحجوزات التابع للأمم المتحدة*. تتيح أكبر منصة خدمات عالمية مدعومة بالذكاء الاصطناعي تابعة للأمم المتحدة للمجتمع الإنساني والإنمائي الوصول إلى الخدمات الميدانية وإدارتها، كما تتيح الاستجابة المنسقة لحالات الطوارئ. وحقق المركز مكاسب في الكفاءة بقيمة 18 مليون دولار أمريكي في عام 2025. ومع تلبية 2.5 مليون طلب من العملاء في عام 2025 وحده، يعمل المركز على تبسيط الوصول إلى الخدمات الميدانية عبر 22 كيانا تابعا للأمم المتحدة في مجالات النقل الجوي، والتنقل، والإقامة، والمرافق، والرعاية الطبية وخدمات الرفاه في 128 بلدا.

39- *خدمات المشتريات وإدارة الشحنات*. خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير، دعم **البرنامج** 154 حكومة وشريكا من خلال إدارة 465 318 طنا متريا من الشحنات، وتوفير خدمات التخزين، والنقل، والوقود وشراء الأغذية في 46 بلدا. وعلاوة على ذلك، دعم **البرنامج** خمس حكومات وطنية في شراء 683 88 طنا متريا من الأغذية بقيمة 85.2 مليون دولار أمريكي.

40- *خدمات المدفوعات المقدمة من الحكومات إلى الأفراد*. في عام 2025، دعم **البرنامج** حكومات لبنان، وموزامبيق وبيرو من خلال خدمات المدفوعات المقدمة من الحكومات إلى الأفراد، مما سهّل تحويل 141.3 مليون دولار أمريكي لبرامج الحماية الاجتماعية في تلك البلدان.

41- *دعم الشركاء في مجال الصحة*. في عام 2025، دعم **البرنامج** منظمة الصحة العالمية في 13 بلدا من خلال خدمات لوجستية مقدمة عند الطلب، حيث تولى مناولة 3 ملايين لتر من الوقود في اليمن وإدارة 888 1 طنا متريا من البضائع. كما سهّل **البرنامج** تسليم ما يقرب من 000 46 طن متري من المنتجات والناموسيات المعالجة بمبيدات حشرات طويلة المفعول من خلال الصندوق العالمي والشركاء في سبعة بلدان أفريقية.

تحسين الاستجابة الجماعية

42- *إضفاء الطابع المحلي*. تضع سياسة إضفاء الطابع المحلي التي يتبعها **البرنامج** الجهات الفاعلة المحلية والوطنية في صميم عمله، حيث تعمل على توسيع نطاق النهج الذي تقوده الجهات المحلية، وتلتزم بتوفير تمويل مباشر بشكل أكبر وأكثر مرونة. وستسترشد جهود **البرنامج** بأربعة أهداف: التحول إلى شراكات تعاونية مع المنظمات غير الحكومية المحلية؛ وتعزيز العمل مع المنظمات المجتمعية، بما في ذلك تلك التي تقودها النساء والمجموعات الأخرى غير الممثلة تمثيلا كافيا؛ وتوسيع نطاق المشاركة الاقتصادية للمؤسسات المحلية؛ وزيادة تأثير الجهات الفاعلة المحلية في السياسات والعمليات والتنسيق.

43- ودخل **البرنامج** في عام 2025 في شراكة مع ما يقرب من 800 منظمة من منظمات المجتمع المدني كان أكثر من 80 في المائة منها منظمات غير حكومية محلية. وتم تقديم أكثر من 90 في المائة من مساعدات **البرنامج** من خلال الشركاء المتعاونين. وقام **البرنامج** بشراء 1.5 مليون طن متري من الأغذية، تم تدبير 62 في المائة منها محليا أو إقليميا، بما في ذلك 5.6 في المائة من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. كما نهض **البرنامج** بالتنفيذ من خلال وضع استراتيجية جديدة لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية وقائمة من الخيارات لإشراك المنظمات المجتمعية بشكل رسمي، على أن يتم تجريبها في عام 2026.

44- *التحويلات القائمة على النقد*. في عام 2025، حوّل **البرنامج** 2.2 مليار دولار أمريكي من خلال التحويلات القائمة على النقد، بما في ذلك التحويلات النقدية، وقسائم القيمة وقسائم السلع، في 77 بلدا. ويمثل ذلك 47 في المائة من إجمالي التحويلات المخطط لها، مما يبيّن الاستخدام المستمر للتحويلات القائمة على النقد كطريقة تحويل مهمة في حافظة المساعدة التي يقدمها **البرنامج**، حيثما تسمح الظروف بذلك. وشكلت التحويلات النقدية 68 في المائة من التحويلات القائمة على النقد، تليها قسائم القيمة (25 في المائة) وقسائم السلع (7 في المائة). وظلت أحجام التحويلات الإجمالية مماثلة بشكل عام لتلك المسجلة في عام 2024.

ومع ذلك، ارتفعت قيمة التحويلات القائمة على النقد المقدمة في سياقات حالات الطوارئ المؤسسية بنسبة 7 في المائة، لتصل إلى 1.6 مليار دولار أمريكي، مدفوعة إلى حد كبير بالعمليات في لبنان، والسودان وأوكرانيا. وفي حين أن التحويلات القائمة على النقد تواصل دعم تقديم المساعدة في الوقت المناسب وبما يتناسب مع السياق في الكثير من السياقات، لا يزال تطبيقها يعتمد على وظائف السوق، والوصول التشغيلي واعتبارات المخاطر.

45- *الأمن وحماية العاملين في المجال الإنساني*. يتعرض العاملون في المجال الإنساني لتهديدات متزايدة. وكان عاما 2024 و2025 الأكثر دموية على الإطلاق بالنسبة إلى العاملين في المجال الإنساني، مما يبيّن تزايد الإفلات من العقاب على انتهاكات القانون الدولي، وتزايد الأذى الذي يلحق بالمدنيين، وتقلص الحيز الإنساني. وارتفعت تهديدات الطائرات المسيرة بدون طيار (الدرونات) بشكل كبير في عام 2025، مما أثر في العمليات في سبعة بلدان – مقابل ثلاثة بلدان في عام 2024. ووقعت ضربات مباشرة على قوافل **البرنامج** ولحقت أضرار جانبية بمكاتبه، ودور الضيافة والمستودعات التابعة له. وكانت العمليات المتعلقة بالمساعدات الغذائية هي الأكثر استهدافا في عام 2025، تليها أنشطة الرعاية الصحية. كما ارتفع عدد الهجمات على مخيمات اللاجئين والنازحين داخليا؛ مع زيادة حادة في استخدام الدرونات العسكرية والمسلحة، سواء من قبل جهات فاعلة من الدول أو جماعات مسلحة غير تابعة لدولة.

46- واستجابة لذلك، عزز **البرنامج** الاستعداد العالمي، وأصدر توجيهات تشغيلية بشأن الدرونات، ووسع نطاق التدريب المتخصص مع مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية والبحرية الإيطالية لنُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية في بريندیزي بإيطاليا، وتعاون مع القطاع في مجال الكشف وتكنولوجيات الحماية. وعلى مستوى الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، يتعاون **البرنامج** مع مركز الخدمات العالمية التابع للأمم المتحدة، وإدارة عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن كجزء من الجهود المبذولة على نطاق المنظومة لمواجهة تهديدات الدرونات. ولتعزيز الاستعداد على نطاق القطاع، عقد **البرنامج** اجتماعا لمجموعة أساسية في عام 2025، مع المنتدى العالمي للأمن المشترك بين الوكالات، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة غير الحكومية Insecurity Insight لمواءمة الجهود. ويستثمر **البرنامج** بشكل فاعل في حماية الشركاء؛ ففي عامي 2025 و2026، تم إطلاق برامج تدريب للشركاء المحليين، ولا سيما في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وقطاع غزة، وكينيا، وأوكرانيا.

47- وكجزء من التزامه بواجب الرعاية ووفقا لإعلان حماية العاملين في المجال الإنساني بقيادة أستراليا، يواصل **البرنامج** العمل مع الدول الأعضاء لتحقيق حماية ملموسة لموظفيه وموظفي شركائه.

48- *الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين*. عززت قيادة **البرنامج** خلال فترة ولاية المديرة التنفيذية كمناصرة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين والتحرش الجنسي في عامي 2024 و2025، إدماج الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين على نطاق المنظومة باعتبارها مكونا أساسيا من مكونات العمل الإنساني، مما أدى إلى تحسين التنسيق، وإبراز أصوات الناجين، والنهوض بمعايير التحقيق وتخفيف المخاطر. وشملت الإنجازات الرئيسية تعزيز النُهج التي تركز على الضحايا/الناجين في الأدوات العالمية، وإضفاء الطابع الرسمي على الفريق الاستشاري العالمي المعني بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين لإشراك الجهات الفاعلة المحلية في الحوكمة، وتوسيع نطاق قدرات الشركاء بشكل سريع من خلال التعلم الإلكتروني الجديد، ونشر حزمة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات الخاصة بتحديد مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين وتخفيفها للمجموعات إلى الأفرقة الميدانية، وإصدار دليل موحد للمحققين يسترشد بالصدمات النفسية، وتوسيع نطاق وصول المجتمعات المحلية إلى المعلومات والدعم من خلال حزمة "الحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين في الخطوط الأمامية" المتوفرة بـ 30 لغة.

49- *الاستجابة للاجئين*. بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، قدم **البرنامج** المساعدة في عام 2025 إلى 12.5 مليون لاجئ في 43 بلدا؛ غير أن النقص الحاد في التمويل أجبر على إجراء تخفيضات كبيرة في الحصص الغذائية وتقليص الأعداد، بما في ذلك تعليق المساعدة عن مليون لاجئ في أوغندا و300 000 لاجئ في النيجر، وتخفيض الحصص الغذائية في لبنان، والسودان، وجمهورية تنزانيا المتحدة. ولتخفيف أثر هذه التخفيضات، طبق **البرنامج**، بالتعاون مع المفوضية، تحديدا للأولويات يراعي الحماية، وخصص أكثر من 25 مليون دولار أمريكي من التمويل غير المخصص للعمليات ذات الأولوية العالية. وأتاح التقدم المحرز في تبادل البيانات والتشغيل البيني إجراء التحقق البيومتري في الوقت الفعلي وتبادل المعلومات آليا،

مما أدى إلى تحسين تقديم المساعدة. كما عزز **البرنامج** والمفوضية وشركاء آخرون الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات لدى اللاجئين، بما في ذلك مشروع Haguina للشمول الاقتصادي في تشاد.

50- *الحماية*. لايزال **البرنامج** عضوا نشطا في الفريق الاستشاري الاستراتيجي التابع للمجموعة العالمية للحماية وفي الفريق المشترك بين الوكالات المعني بمركزية الحماية، مساهما في جهود الدعوة والأطر الجماعية لتعزيز الحماية في العمليات الإنسانية. وأجرى 28 مكتبا قطريا تحليلات مستقلة للحماية مع الشركاء. وتم تنظيم تدريبات على الحماية والإحالة الآمنة لموظفي **البرنامج** والشركاء. وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحفاظ على الحماية، أدى انخفاض الخبرات المتخصصة وتقلص توافر الخدمات إلى زيادة صعوبة التعاون بين الوكالات وعمليات الإحالة.

51- *الابتكار والذكاء الاصطناعي*. في عام 2025، عزز مسرّع الابتكار في **البرنامج** العمليات من خلال النهوض بالابتكار المحلي، حيث وصلت الحلول إلى 132.5 مليون شخص في 75 بلدا وحققت وفورات بقيمة 301 مليون دولار أمريكي. وقاد **البرنامج** الابتكار على نطاق الأمم المتحدة من خلال المشاركة في قيادة شبكة الأمم المتحدة للابتكار وتوسيع نطاق الذكاء الاصطناعي المسؤول في إطار استراتيجيته للذكاء الاصطناعي على نطاق المنظومة. وقام فريق الابتكارات الرائدة بتوسيع نطاق الشراكات الرئيسية، بما في ذلك الشراكات مع المنظمة الأوروبية للبحوث النووية وحكومة لوكسمبورغ، ودفع العمل في مجال تكنولوجيا سلسلة الكتل، والتمويل الرقمي والنظم المستقلة لتحسين الشفافية، والكفاءة والمساءلة.

52- *العمل الاستباقي وتمويل مخاطر الكوارث*. قام **البرنامج** بتفعيل إجراءات استباقية في 14 بلدا في عام 2025، وصرف 35 مليون دولار أمريكي للتصرف قبل حدوث الفيضانات، والأعاصير وموجات الجفاف المتوقعة. وواصل **البرنامج** حماية المجتمعات المحلية المتضررة من الكوارث من خلال الشراكة مع الحكومات، والقطاع الخاص والجهات الفاعلة المحلية لنشر أدوات معدة مسبقا لتمويل مخاطر الكوارث، بما في ذلك التأمين والآليات المبتكرة الأخرى. ومن خلال هذه الجهود، قدم **البرنامج** الدعم إلى 4.9 مليون شخص من خلال التغطية التأمينية، وتلقى من بينهم 1.1 مليون شخص – بما في ذلك 7.9 مليون دولار أمريكي في الجمهورية العربية السورية، وما يقرب من مليونَي دولار أمريكي في جامايكا في أعقاب إعصار ميليسا – إما مدفوعات مباشرة من شركات التأمين أو مساعدة من **البرنامج**، بتمويل من المدفوعات.

53- *فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز*. يركز عمل **البرنامج** بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، بالاستناد إلى استراتيجية "التغذية من أجل الصحة، الميل الأخير في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية" للفترة 2025-2030، على ضمان الدعم التغذوي المنقذ للأرواح واستمرارية العلاج في السياقات التي تعاني عبئا ثقيلا وتعاني من انعدام الأمن الغذائي. وبصفته أحد الجهات المشاركة في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يعزز **البرنامج** الاستجابات المتعددة القطاعات لفيروس نقص المناعة البشرية عبر السياقات الإنسانية والإنمائية، مع دعم النظم الوطنية في ظل النزاعات والإجهاد الاقتصادي. كما شارك **البرنامج** في قيادة تنقيح المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في حالات الطوارئ. وعمل **البرنامج** من خلال نافذة إعداد المنح في الدورة الثامنة GC8 للصندوق العالمي على ترسيخ دور المساعدة التغذوية كعنصر أساسي لتحقيق حصائل منصفة في ما يتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية.

توليد الأدلة وتبادل المعرفة لدعم الاستجابة والعمل الجماعيين

54- *التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي*. يرصد **البرنامج** عن كثب انعدام الأمن الغذائي الحاد بين الأشخاص الأكثر ضعفا، ويؤدي دورا مركزيا في عمليات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي والإطار المنسق. وفي المناطق حيث الوصول محدود، يستخدم **البرنامج** أساليب جمع البيانات عن بُعد لضمان تقييم الاحتياجات بدقة وتلبيتها على نحو ملائم.

55- ويقدم **البرنامج** غالبية مؤشرات حصائل الأمن الغذائي المستخدمة في عمليات التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. وفي عام 2025، واصل **البرنامج** التعاون مع وحدة الدعم العالمية للتصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي من أجل تحسين تصنيف المجاعة، وتمكين إجراء التحليلات في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وتعزيز تصنيف البيانات.

56- وكان لعمل **البرنامج** في مجال تحليل الضعف التغذوي في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي دور أساسي في وضع اللمسات الأخيرة على التوجيهات بشأن المناطق حيث الوصول محدود، وساهمت المنظمة ببيانات تغذوية كبيرة في الكثير من تحليلات انعدام الأمن الغذائي الحاد وسوء التغذية الحاد في إطار التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي.

57- وأصبحت سلامة نظم بيانات الأمن الغذائي والتغذية معرضة للمخاطر بشكل متزايد، حيث تؤدي القيود المفروضة على الوصول ونقص التمويل إلى تآكل قاعدة الأدلة اللازمة للتحليل والاستجابة الدقيقين. وتؤدي هذه الضغوط بالفعل إلى تقليص التواجد الإنساني وجمع البيانات في الكثير من السياقات، مما يساهم في انخفاض مصطنع في عدد الأشخاص الذين تم الإبلاغ عن معاناتهم من انعدام الأمن الغذائي. وهذا يعني أن النظام الدولي يغفل عن عدد متزايد من الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي. وبالتالي فإن حماية نظم المعلومات والاستثمار فيها أمر ضروري لحماية اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة. وفي هذا السياق، وضع **البرنامج** توجيهات بشأن إجراء التقييمات خلال فترات التمويل المحدود، ويقوم حاليا بإعداد توجيهات مؤسسية لتحسين إدماج وتعميم التغذية في التقييمات.

58- *الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية*. واصل **البرنامج** في عام 2025 أداء دوره القيادي في الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية، وهي منصة موثوقة توحد كيانات الأمم المتحدة، والجهات المانحة الرئيسية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وألمانيا، وأيرلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، إلى جانب المؤسسات المالية الدولية والبلدان والمناطق المتضررة من الأزمات. وأسهم عمل الشبكة في مجال الأدلة والإنذار المبكر مرة أخرى في تحديد الأزمات الكبرى – في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وهايتي، والصومال والسودان، مما أدى إلى توجيه استجابات أكثر اتساقا وفي الوقت المناسب على مستوى المنظومة. كما عززت الشبكة التنسيق من خلال اعتماد نموذج جديد لإعداد التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية بهدف جعله أكثر إيجازا وسرعة في النشر. كما دعمت طرح خطط البنك الدولي للاستعداد لأزمات الأمن الغذائي وعقدت اجتماعا لفريق كبار استشارييها لتوجيه المناقشات المتعلقة بإعادة ضبط العمل الإنساني.